

انه تغفر ذنبي عبادته ودعاء امانه يريد به انه كذا الجمل كل عبادة ودعاء ١٥
واما انه يريد انه لعبادة ودعاء فقول: جمع عبادة فلهذا او يريد انه لعبادة
والدعاء الجمل كل دعاء كقولك: جمع عبادة فلهذا. ولا يمكن ان يريد غير ذلك فانه
كانه يريد الاول ناسخا عنه وتلاها عليه له اية الدليل على انه كذا الجمل بما فيه من
السؤال بالجمع - عبادة ودعاء؟ لا بد منه دليل. واما انه اراد الثانی فباللغة بالجمع
وبالبناء من بيننا وبينه. واما انه اراد الثالث فقد بطل قول: انه ذنبه من عبادة ومنه الدعاء
الثابت رجحان المأمورية. وشرح هذا الكلام اننا نقول لانه الخالف: انه قول لقائل: اسأله
يا الله ان تغفر لي ذنوبي واخطائي بجمع انبيائك وعبادك اهل طيبة لا يمكن ان يزعم انه كل
منه العبادة ولا انه كل من الدعاء يقينا ومنه فاستطاع ان يزعم انه كل من العبادة
ومن الدعاء. ومنه اذا يزعم انه كل ما اراد في الدعاء وعبادة يكون منهما؟ كلا لا احد يزعم
ذلك الا انه يكون مخفيا. والدعاء وعبادة في مثل هذه الجمل. فهو خطاب الله وندائه وطلب
الغفران منه زاما عليه بجمع ارجاه. فشي زائد عن الدعاء ومع العبادة في خارج عنهما
لا يصح له فيها الاقتران بهما بوجهين. وسواء الدليل على انه ذنبه ليس من لفظ
ولامه لعبادة انه يقال دعاء ما لم يكن دعاء بوجه نبيه او بحق او بجر منه او ببر كتم
اذا قال: اسأله يا الله بجمع يولد شرا... فالدعاء في مثل هذا الموضع مقروبه بالجمع
لان هو ولا شيء منه. وانت اذا قلت لا فرق: اسأله بحق عليه انه تفصل من اجل ان كان
لم يبع احد يعرف الكلام: انه قوله: بحق عليه. سؤال. وكذا الذي يدعي هو انه سأل
بجمله وفرد من سؤاله وسؤاله به هو نفس ومن ادعى انهما شيء واحد كانه مفقدا
ولوريب: ويقال بهما: لو كان كل سؤال لله بالحق لم يكن كل سؤال اليه من الله من العبادة ومن
الدعاء الثابت رجحان المأمورية لانه سؤال تعالى والتوسل اليه بالاجابة والنجاة
وكل شيء من العبادة ومنه الدعاء الثابت رجحان المأمورية. ولانه قول القائل: اسأله
يا الله بالاجابة والنجاة والطيوانات والجمادات بل وبالجملة والذنب والعتبات من العبادة
ومن الدعاء الثابت رجحان المأمورية بالحق والحق تحت الاوامر العامة. وهذا لا يقول به
سمن وكل ما ذكره منه هنا من الاول على انه سؤال والتوسل بهذه الاشياء ليس من العبادة ولا من
الدعاء استطاع ذكره للتدليل على فساد هذه الحجة التي اوردناها به. فانه يقال انه كذا الجمل
تفصيل بأنه يكون قول لقائل: اسأله يا الله بجمع التوسل ولا صفات وما عبيد كونه من العبادة
ومن الدعاء الثابت رجحان المأمورية. فاذا قيل له: انما ارادوا الانفلات منه فلا جمل
بد له من احد طريقين: اما الزعم بأنه من الدعاء او الزعم بأنه من الدعاء والباطل
الممنوع. فانه زعم الزعم انه قيل له كيف هذا ما كسرة ظاهرة وانه تحت كل اسم
يقال: انه قول لقائل: اللهم اني اسأله بجمع عبادة اهل طيبة. ليس من الدعاء والباطل. وان
وانه زعم الزعم الثاني قيل له: انهم دعاء لهم قسام قسم يجوز وقسم لا يجوز. واذا كان
ذلك كذا من غير يجوز ثم انه تدعوا بأنه سؤال بالحق شرعي جائز فلهذا لا يمكن مسلم بأنه
من الدعاء الجائز ومنه المنوع الباطل. وعلى كلا الافتراضين فهذه الحجة منقارة بالعلم
مع انه يجب ان يفهم صفا لا يرضى اليه ان ليس كل دعاء يكون جائزا شرعا بل من الدعاء
ما لا يجوز ومنه ما هو كثر وردة بالاجماع كما لا يخفى ويدان في المقام هو جواز التوسل
وايراد الحجة على ما نقول. واذا عرف هذا كانه من الدعاء لا من الدعاء مع جواز استئذنه
الله والتوسل اليه بالحق والجاهات بحجة انه صفا التوسل وسؤال دعاء الله وقسم دعاء الله